ومضاعفة عدد المطرودين الى ما وراء الحدود، وزيادة عدد القتلى والجرحى) ستؤدي الى ايقاف الانتفاضة» (أرييه شاليف، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٥/٣٠).

المستوطنون اداة سياسية

يدرك المستوطنون، أكثر من غيرهم، حقيقة حجم قوتهم ازاء السكان الفلسطينيين. فهم، في أحسن الأحوال، لا يستطيعون الصمود أكثر من أسبوع في مستوطناتهم، لولا الوجود الفعّال للجيش الاسرائيلي» (**هآرتس**، ١٩٨٩/٥/٢٩). وعلى الرغم من رضوخ سلطات الأمن الاسرائيلية للكثير من اقتراحاتهم ازاء الوسائل والاساليب الواجب اتباعها ضد نشيطي الانتفاضة، الّا ان ذلك لم يوقف عجلة التحريض والكراهية التي يثيرونها ضد كل من يعارض مواقفهم. والسؤال هو هل ان دوافع المستوطنين أمنية فقط كما يدعون؟ وهل صحيح ان هجماتهم التي نفذوها ضد المواطنين الفلسطينيين كانت «تلقائية»، جراء تعرض الفلسطينيين لهم على طرقات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؟ يتفق كثير من الاسرائيليين على ان تصرفات المستوطنين لا تستهدف العرب بالذات فحسب، وانما تستهدف الضغط على الحكومة الاسرائيلية لتشديد اجراءاتها القمعية، وافشال مشروع الانتخابات الذي اقترحه شامير. وفي هذا السياق، طالب أكثر من مسؤول اسرائيلي، تصريحاً وتلميحاً، بأن يتوقف السياسيون عن تشجيع المستوطنين في تطبيق «القانون» بأيديهم (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٥/٢٥).

ورأى اسرائيليون كثيرون ان «التلقائية» التي يدعي بها المستوطنون بعيدة تماماً من تصرفات جرى تنظيمها، وتنفيذها، بدقة، في أماكن عديدة في آن. ففي فترات سابقة، رفض المستوطنون وزعماؤهم الانسياق وراء مجموعات هامشية صغيرة ارادت اتباع العنف لقمع تظاهرات الفلسطينيين في المراحل الأولى للانتفاضة. «حتى الحاخام ليفنغر لم يؤيدها». ومن الناحية العملية، فان الانتفاضة حافظت على سماتها العامة حتى الآن؛ لذلك فان ما دفع المستوطنين الى العمل، ليس غرضه الرد على ظواهر الانتفاضة، وانما «الرد على النتائج المتوقعة منها. فهم يدركون، ايضاً، ان الانتفاضة هي التي قادت الى مبادرة الانتخابات في المناطق [المحتلة] التي [أطلقها] شامير اضافة الى الضغط الاميركي المتزايد. ويشعر زعماء المستوطنين بجو الخطر الحقيقي الذي هو أكثر من مجرد حجارة على طرق الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة؛ انها رياح التسوية السياسية. ومعنى ذلك الانسحاب وازالة المستوطنات، ويحتمل جداً ان منظمي ' الدفاع الذاتي' اليهودي في المناطق [المحتلة] يتوجهون بذلك ليس الى العرب فحسب، وانما الى اليهود أيضاً: التظاهر بالقوة استعداداً لما هو مقبل» (ران كسلو، **هآرتس**، ١٩٨٩/٥/٢٩). وقد كان مجلس مستوطنات الضفة والقطاع واضحاً في الكشف عن البعد الحقيقي للصراع على خلفية مبادرة شامير الخاصة بالانتخابات في المناطق المحتلة، عندما أصدر بياناً رفض فيه المبادرة بشكل قاطع، معتبراً انها تهدف الى تسليم الضفة الفلسطينية لسلطة مدنية فلسطينية. وحسب رأي المجلس، فان اجراء الانتخابات، وسحب الجيش الاسرائيلي من القرى والمدن العربية، «تدفع الشعبين الى مجرى حرب أهلية، وتؤدي الى دولة فلسطينية، وضياع القدس ومرتفعات الجولان». وطالب المجلس باتباع سلسلة خطوات في المناطق المحتلة تشتمل، ضمن أشياء أخرى، على «طرد آلاف المنظّمين والمحرّضين، وغلق الجسور وسوق العمل في اسرائيل أمام سكان القرى المتمردة» (**معاريف**، ١٩٨٩/٥/٢٩).

وعلى الرغم من أن مبادرة شامير لا تتضمن، عملياً، أية تنازلات عن البرامج الاساسية لليمين المتطرف في اسرائيل من أصحاب شعار «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، وعلى الرغم من الغموض الذي تتصف به تلك المبادرة، الّا أن أطرافاً في الليكود، ممثلين بالوزراء اريئيل شارون ودافيد ليفي واسحق موداعي، استغلوا طرح المبادرة لتصفية حساباتهم الحزبية مع شامير، مستخدمين المستوطنين اداة في معركتهم للضغط على رئيس الحكومة الاسرائيلية، وجمع أكبر حشد من المؤيدين في معركة اثبات القوة الداخلية. لقد جاءت مبادرة شامير للانتخابات في المناطق المحتلة محصلة لضغوطات كثيرة، أهمها ضغط الانتفاضة الفلسطينية، وضغط شركائه في الحكومة، وخاصة تجمع المعراخ، اضافة الى ضغط الرأي العام الدولي، وفي المقدم منه مطالبة